

أمام الانتماءات المتضاربة، كيف لمكونات المواطنة أن تكون هوية جامعة؟

مداخلة زياد بارود

تقرأ العنوان، فيحملك، شئت أم أبيت، على هويّات أمين معلوف القاتلة، أو على ميشال شيحا وكتاباته في السياسة الداخلية أو أنطون سعاده في نشوء الأمم أو على سواهم ممن حاولوا في الاجتماع اللبناني تحليلاً أو مقارنةً أو فهماً. حتى وصل الأمر بأحدهم حدّ الاستنتاج إنه إذا شعرت يوماً أنك فهمت لبنان ونظامه، فالأرجح أنه قد فُسر لك خطأ!

في العنوان، تحدّياتٌ ثلاث. سأحاول تنفيذها بحثاً عن مسالك للتفكير والنقاش دون أن أدّعي مقدرةً على الحسم، جواباً على سؤال بالغ التعقيد، وهو في صلب أزمة النظام اللبناني. هذه التحديات/ المقاربات هي:

(١) الانتماءات المتضاربة، وهي في صيغة الجمع،

(٢) مكوّنات المواطنة،

(٣) والهوية الجامعة.

أولاً: في الانتماءات المتضاربة

أن تنتمي، بدايةً، أمرٌ بديهي. ننتمي إلى عائلة، إلى بلدة، إلى منطقة، إلى طائفة (أو لا)، إلى نقابة، إلى حزب، إلى جمعية، إلى فكر أو جنسية (أو أكثر)... وإلى لائحة تطول من الانتماءات بصيغة الجمع، حتى ولو لم يجمع بينها جامع. والانتماء على نوعين: طوعي - إختياري ومفروضٌ ولادةً أو ظرفاً. أن تتعدّد انتماءات الشخص الواحد، أمرٌ لا مفرّ منه وليس حالة لبنانية شاذة عن المألوف.

تعدّد الانتماءات لا يُفسد بحدّ ذاته، إلاّ إذا باتت إحداها حصرية والغائية لأخرى. تعدّدها قد يعبر عن غنى، أما تضاربها فيعني عدم إمكان تعايشها، كأن تنتمي مثلاً إلى فكرٍ إلغائيّ للدولة التي تنتمي إليها. التضارب إذا غير التعدّد. التضارب يرتبط بجوهر الانتماء ويحتم على الشخص المعني أن يحسمه لصالح انتماء على حساب آخر، هذا ما لم يختار انفصام الشخصية سبيلاً لتعايش الإنتماءين معاً، على حال تضارب.

ثانياً: في مكونات المواطنة

المواطنة انتماء إلى وطن، بكل ما يعني ذلك من نتائج. صفة المواطن تُربط دائماً بحقوق وواجبات. أنا لست مع هذا الربط. المواطنة حقوق قبل الواجبات. ثمة تراتبية في الأولويات هنا. أنا مواطن، لا أحصل على خدمة صحية بمقابل تسديدي للضرائب (أي عموماً لقاء قيامي بواجباتي). ثمة أولوية للحقوق على الواجبات إذا.

صفة المواطن تعطي حقوقا له (أو لها) على الدولة، ومكونات المواطنة تصبح (بالإضافة إلى المشاعر الوطنية والدبكة والتبولة والكبة النية) مكونات حقوقية بالدرجة الأولى، ومن هنا الأزمة. أزمة الحقوق التي تميز تبعا لانتماءات أخرى:

- طائفية: في المراكز

- مناطقية: في الخدمات

- سياسية: في الولاء

ثالثا: في الهوية الجامعة

ترتبط الهوية بمنظومة معقدة عموما، تتقاطع فيها الانتماءات دون أن تتضارب، فتنشأ هوية إنتمائية تجمع المكونات والانتماءات. هذا في صيغة الهوية بالمفرد، وعلى ذلك، فهي قادرة على أن تكون جامعة. أما جمع الهويات فيؤدي إلى العكس تماما. دور الهوية أن تجمع الانتماءات، لا أن تجمع هويات لا تنوب في واحدة.

هذه التحديات الثلاثة، ما هي المسالك الممكنة التي تسمح بأن تتفاعل إيجابا لتنتج حالا من الاستقرار وحالا من المواطنة المنتمية وحالا من الهوية الجامعة؟

باختصار، كيف للتنوع الناشئ عن انتماءات متعددة ألا يؤدي إلى تضارب فيما بينها، وكيف لمكونات المواطنة أن تساهم في إدارة التنوع؟

ثمة ثلاث مسارات أساسية (على الأقل) ممكنة في هذا الاتجاه:

- مسار دستوري مبدئي
- ومسار تمثيلي إنتخابي
- ومسار في تعزيز المشتركات

١- على المستوى الدستوري المبدئي

لا بدّ من ترجمة مبدئيات الدستور واقعا ملموسا. على سبيل المثال لا الحصر:

- مقدمة الدستور تنص في إحدى فقراتها على أن "لا شرعية لأية سلطة تناقض صيغة العيش المشترك". كيف نترجم هذا الكلام الجميل، ميثاقيا؟
- المادة ٧ من الدستور تقول بالمساواة بين المواطنين. أين المساواة في تولّي الوظائف العامة وفي الجنسية؟
- المادة ٩ تقول بحرية المعتقد المطلقة: أينها لغير المنتمين طائفيا؟
- وماذا عن إنشاء مجلس الشيوخ المؤجّل منذ ١٩٩٠ وفيه "تتمثل العائلات الروحية"؟

مكونات الـواطنة تمرّ إلزاميا عبر احترام الحقوق الدستورية والحريات العامة والفردية، مهما تعدّدت الانتماءات ومهما بلغ تضاربيها.

٢- على مستوى قانون الانتخاب

هنا تبدأ الإدارة الفعلية للتوّع وهنا تأخذ مكونات المواطنة مداها وهنا تستمر الهوية الواحدة جامعةً لانتماءات مختلفة ومتنوعة. وهنا أيضا الإحباط، هذا إذا ما جرت انتخابات!

في أي حال، طالما أن نظامنا الانتخابي أكثرى بسيط ويضخّم بالتالي تمثيل البعض فيما يلغي تمثيل بعضٍ آخر، فلا أمل بإدارة رشيدة للتوّع. وطالما أن مكونات أساسية لا تزال مغيبّة بظلم القانون (كالمرأة والشباب والأقليات السياسية..)، فلا أمل بإدارة عادلة لهذا التنوع.

٣- على مستوى آليات تعزيز المشتركات

اللائحة هنا تطول. من المنزل إلى التربية ومناهجها إلى الأحزاب والنقابات إلى البلديات والحكم المحلي واللامركزية الموعودة، إلى الاقتصاد المأزوم. المطلوب تعزيز المشتركات بين اللبنانيين وحملهم إلى التيقّن بأن الهوية الجامعة مفيدة لكل منهم وبأن وحدتهم لا تلغي تنوعهم وبأن انتماءاتهم المختلفة لا تُفسد في الودّ قضية.

وإلى ذلك الحين، وفي الانتظار، تستمرّ دولتنا من دون رأس ومن دون مجلس يجتمع ومن دون موازنة ومن دون خلية أزمة تحمي أسوار المدينة من خطر داهم على الجميع لا يميّز بين انتماء وآخر ولا بين مكون وآخر ويناسبه كثيرا أن يُسقط الهوية الجامعة القاتلة للتطرف، نقيضها...